E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2000/L.88
20 April 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، باراغواي*، البرازيل، بـــيرو، الدانمرك*، السلفادور، شيلي، فرنسا، فنزويلا، كندا، كوبـــا، كوستاريكا*، كولومبيـــا، المكســـيك، الـــنرويج، هـــايتي*، هنغاريا*: مشروع قرار

٢٠٠٠/... حالة حقوق الإنسان في هايتي

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تستعمل في هذا النص صيغة المذكر للدلالة على الذكر والأنثى معاً.

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٩/٧٧ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وإلى قرار الجمعية العامة ٥٤/١٨٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي (A/54/625) وتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/2000/150)، وإذ تضع في حسبانها بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/8)،

وإذ ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ الذي أكد فيه المجلس، ضمن أمور أخرى، على الحاجة إلى إنشاء الآليات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل، على أساس الأولوية، لدعم هايتي،

وإذ تدرك الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا المبدأ وتعزيزه والترويج له،

وإذ تعرب عن تقديرها للإسهام المهم لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي،

وإذ تعرب عن امتنانها لجميع البلدان التي شاركت في أعمال بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي،

وإذ تعترف بالدور الرئيسي الذي ينبغي للجنة تحري الحقيقة والعدل مواصلة الاضطلاع به لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وإيجاد مناخ من الحرية والتسامح مؤات لاحترام حقوق الإنسان في البلد،

وإذ تحيط علماً بإنشاء بعثة الدعم المدني الدولية في هايتي المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الفعالية المؤسسية للشرطة والقضاء، وتنسيق حوار المجتمع الدولي مع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية في هايتي،

وإذ تدعو منظمة الدول الأمريكية إلى مواصلة تعاونها، حسب الاقتضاء، مع الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ تشير إلى البيانات الصادرة عن السلطات في هايتي ومؤداها أن حكومة هايتي تلتزم دائماً بتعزيز حقوق الإنسان، وتشجع على المزيد من التحسين،

وإذ تؤكد أهمية وجود برلمان عامل من أجل تطوير الحكم الديمقراطي وإقرار سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع السكان في هايتي؛

وإذ تعرب عن قلقها إزاء أعمال العنف الأخيرة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على التطور السياسي للبلد وحالة الاستقرار فيه، وإزاء المشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع الهايتي والتي يرجع بعضها إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتي تمثل في آن واحد سبباً ونتيجة لأوجه قصور النظام القضائي وجهاز الشرطة، على النحو المشار إليه في تقارير الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي،

وإذ تأسف للتأخيرات المتواصلة غير المواتية في العملية الانتخابية، رغم التزام الحكومة الصريح، منذ آذار/مارس ١٩٩٩، بأن يكون من بين أهدافها الرئيسية عقد انتخابات مبكرة وحرة ونزيهة.

وإذ ترحب بزيارة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة إلى هايتي وإذ تحيط علماً بتقريرها،

وإذ تحيط علماً بإعلان المجلس الانتخابي المؤقت، المصدق عليه بمرسوم رئاسي، القاضي بعقد الجولة الأولى للانتخابات في ٢١ أيار/مايو والجولة الثانية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وإذ تحث الحكومة، عاملة بالتنسيق مع المجلس الانتخابي المؤقت، على إتاحة كل ما يلزم من الدعم المالي والأمني والإداري لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتم في موعدها وفي جو من الشفافية،

١- تعرب عن امتنانها للأمين العام ولممثله الخاص في هايتي وللخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي لجهودهم المستمرة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان؛

٢- تشيد ببعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لتدريبها الناجح للشرطة الوطنية في هايتي ولمساعدتها التوجيهية لها، وكذلك بجهود البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لرصد حقوق الإنسان وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية ومساعدة سلطات هايتي في مجال بناء المؤسسات؛

٣- تحيط علماً مع الاهتمام بالتقرير الخاص بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي قدمه إلى الجمعية العامة الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي (A/54/366)، وتشجع على متابعة التوصيات الواردة فيه بشكل نشط؛

٤- تدعو حكومة هايتي إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

٥- تصر على أهمية أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل بالنسبة لمكافحة الإفلات من العقوبة وبالنسبة لتنفيذ عملية انتقالية حقيقية وفعالة ولتحقيق المصالحة الوطنية، وتحث حكومة هايتي بقوة مرة أخرى على اتخاذ إجراءات قضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين حددت لجنة الحقيقة والعدل هوياتهم، وعلى إنشاء مرافق فعالة لتقديم الدعم للضحايا، وبخاصة النساء والأطفال وأفراد أسرهم؛ وفي هذا السياق بالتحديد تؤكد من جديد التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي؛

٦- تطلب إلى جميع الحكومات المهتمة أن تتيح لحكومة هايتي معلومات ووثائق لتمكينها من أن تحاكم، حسب الاقتضاء، مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بغية تيسير عملية المصالحة؛

٧- تؤكد من جديد قلقها إزاء عدم وجود برلمان عامل وعدم وجود حكم محلي مستقل استقلالاً تاماً؛

٨- تعرب عن أسفها لاستمرار تأخير الانتخابات البرلمانية التي كانت متوقعة أصلاً في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

٩- تحث بقوة حكومة هايتي على تمكين شعب هايتي من التعبير عن إرادته السياسية من خلال إجراء الانتخابات المزمعة في ظروف جيدة متسمة بالأمن وفي أقرب وقت ممكن؛ وفي هذا الصدد تدعو حكومة هايتي بإلحاح إلى أن تعمل، بالتنسيق مع المجلس الانتخابي المؤقت، على إجراء انتخابات فورية حرة وعادلة بغية إيجاد برلمان وحكم محلي دون تأخير؛

١٠- تستنكر ازدياد أعمال العنف مؤخراً، وتحث سلطات هايتي والقادة السياسيين على التعاون لإنهاء هذا العنف؛

١١- تدعو حكومة هايتي إلى أن تجري تحقيقاً سليماً في الجرائم المدفوعة بدافع سياسي، وأن تحاكم مرتكبيها وفقاً لقانون هايتي، وأن تتخذ إجراءً شديداً للقضاء على أي انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، بما فيها مثلاً إلقاء القبض على أفراد أو اعتقالهم بشكل غير قانوني أو قيام السلطات باعتقال أفراد رغم أوامر المحاكم القاضية بالإفراج عنهم، وأن تضمن محاكمات مناسبة وأطر زمنية معقولة؛

١٢- وتدعو حكومة هايتي إلى أن تمتثل لالتزاماتها الراهنة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي بمواءمة جميع الأحكام ذات الصلة في قانون هايتي الوطني مع المعايير الدولية، وبمواصلة الامتثال لالتزاماتها بتقديم تقاريرها إلى هيئات رصد المعاهدات، وخاصة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة؛

١٣- تدعو حكومة هايتي إلى أن تواصل، بالتنسيق مع بعثة الدعم المدني الدولية في هايتي، إجراء إصلاحات هيكلية في الشرطة والنظام القضائي وتحسين قطاع السجون، وذلك على سبيل تقوية عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

١٤- تذكِّر مع التقدير بمبادرة حكومة هايتي إلى اعتماد تدابير لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة ومناهضة العنف الذي تتعرض له، وتنفيذ تلك المبادرة بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجموعات النسائية، وذلك عن طريق تدريب موظفي القضاء ونشر المعلومات عن حقوق المرأة على جميع مستويات نظام التعليم؛

١٥- تشدد على أهمية التزام الشرطة الوطنية في هايتي بسلوك مهني لا سياسي؛ وفي هذا الصدد تؤكد من جديد على ضرورة استمرار تلقي الشرطة الوطنية في هايتي تدريباً فنياً يمكنها من أداء وظائفها بكفاءة داخل إطار متميز باحترام حقوق الإنسان؛

١٦- ترحب بإنشاء بعثة الدعم المدني الدولية في هايتي وتؤيد أنشطتها، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، وإصلاح نظام القضاء والشرطة، وتشجع سلطات هايتي على التعاون بصورة كاملة مع ممثل الأمين العام في هذا الصدد، وتناشد بشكل ملح جميع البلدان القادرة على تقديم مساهمات مالية للبعثة أن تقدمها لها في أقرب وقت ممكن لتمكينها من القيام بعملها بفعالية؛

١٧- تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى التأهب لمواصلة المشاركة في تعمير هايتي وتنميتها عندما تتهيأ الظروف لذلك؛

١٨- تشجع حكومة هايتي على تعزيز حقوق الطفل، ولا سيما الحق في التعليم؛

١٩- تدعو الأمين العام وحكومة هايتي إلى الإسهام في تدعيم مكتب حماية المواطنين بشتى الوسائل بما فيها التمثيل الإقليمي حسب الاقتضاء، مع مراعاة نوع الجنس، ومن خلال وضع برنامج للتعاون التقني، بالتعاون الوثيق مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الدعم المدني الدولية في هايتي، وتدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في هذه الجهود؛

٢٠- تطلب إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان توفير جميع الموارد البشرية والمالية اللازمة للتنفيذ الفعال لولاية الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي؛

٢١- تدعو الخبير المستقل إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين عن التطورات في حالة حقوق الإنسان في هايتي؛

٢٢- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان".

- - - - -